

آليات محاربة ومكافحة الفساد الإداري والمالي في الجزائر

Mechanisms to fight and combat administrative and financial corruption in Algeria

د. لطرش هالة¹

¹ محبر LEPPSE، المركز الجامعي مغنية (الجزائر)

hala.latreche@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/07/19

تاريخ القبول: 2023/07/10

تاريخ الاستلام: 2023/07/07

الملخص:

خلال السنوات الماضية عرفت الجزائر العديد من قضايا الفساد الخطيرة، وسجلت ولا زالت تسجل قيم منخفضة في مؤشر مدركات الفساد، مما جعلها تصنف على أنها دولة فاسدة. من هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآليات والاستراتيجيات التي طبقتها الدولة الجزائرية من أجل مكافحة الفساد الإداري والمالي. توصلت الدراسة إلى أن الجزائر عملت على الوقاية ومكافحة الفساد الإداري والمالي على مستويين، دوليا من خلال توقيعها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اتفاقية الاتحاد الإفريقي والاتفاقية العربية. محليا من خلال استحداث مجموعة من القوانين أهمها القانون رقم 06-01 الذي يحدد مختلف جرائم الفساد وعقوباتها، وإنشاء الهيئات والمؤسسات الوطنية التي تعمل على الوقاية من الفساد، متابعة والتحقيق في قضايا الفساد، مثل خلية الاستعلام المالي، الهيئة الوطنية لمكافحة ومحاربة الفساد، والديوان المركزي لقمع الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد الإداري والمالي، آليات محاربة الفساد، الجزائر.

Abstract:

Recently, Algeria has dealt with many serious corruption cases and has recorded and continues to record low values in the Corruption Perceptions Index, which has classified it as a corrupt country. This study aims to identify the mechanisms and strategies applied by the Algerian state to combat administrative and financial corruption. The study concluded that Algeria worked to prevent and combat administrative and financial corruption on two levels, internationally through its signing of the United Nations Convention against Corruption, the African Union Convention, and the Arab Convention. Locally, through the introduction of a set of laws, the most important of which is Law No. 06-01, which defines various corruption crimes and their penalties, and the establishment of national bodies and institutions that work to prevent and investigate corruption, such as Financial Inquiry Cell, The National Anti-Corruption Authority, The Central Anti- Corruption Office.

Keywords: Corruption, Administrative and financial corruption, Anti-corruption mechanisms, Algeria.

JEL Classification Codes: D73.

مرسل المقال: لطرش هالة (hala.latreche@gmail.com)

المقدمة:

يعتبر الفساد آفة اجتماعية عرفتها المجتمعات الانسانية منذ القدم، فهو العقبة الرئيسية أمام اصلاح تنمية، وتطور المجتمع والدول. حاليا الفساد الإداري والمالي أصبح منتشرًا في معظم اقتصاديات دول العالم، فلم يعد حكرا على الدول النامية، بل امتد ليشمل حتى الدول المتقدمة، وأصبح ظاهرة عابرة للحدود تجسدها مظاهر الجريمة المنظمة كتحويل عائدات الفساد ونقلها إلى الخارج. زيادة تنامي واستفحال هذه الظاهرة جعل أعضاء المجتمع الدولي تعمل على رسم سياسات واستراتيجيات دولية وإقليمية يشارك فيها الجميع لمكافحة ووضع معايير أساسية قائمة على نشر الشفافية والنزاهة المحلية والعالمية، خاصة وأن الفساد يظهر وينتشر بشكل كبير عند غياب الشفافية أي أن مصدر قوته يكمن في الغموض وعدم الوضوح خاصة إذا ارتبط بغياب المساءلة وانعدام المحاسبة، وهو الأمر الذي يتطلب وجود جهاز رقابي فعال وقوي مدعم بالأنظمة والصلاحيات الكفيلة بالمحافظة على المال العام ومساءلة المسؤولين عن قضايا الفساد الإداري والمالي. من أجل هذا تم عقد العديد من الاتفاقيات الدولية أهمها اتفاقية الأمم المتحدة التي تم التوقيع عليها سنة 2003 ترسخ هذه الاتفاقية القيم الاجتماعية والسياسية والثقافية المعززة للشفافية والنزاهة والمساءلة وتهم بمحور الوقاية.

من جانب الدولة الجزائرية هي الأخرى لم تبقى بمعزل عن هذه الديناميكية الدولية، فكانت من أوائل الدول العربية الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة، حيث ووقعت عليها في 19 أبريل 2004. كذلك كانت الجزائر حاضرة وبشدة على الصعيد الإفريقي في بلورة استراتيجية قارية لمواجهة الفساد. حيث وقعت على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد في 11 جويلية 2003، كما كانت من الأعضاء الفاعلين في إنشاء الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد الموقع عليها في 21 ديسمبر 2010. لكن بالرغم من ذلك عرفت مؤخرا العديد من قضايا الفساد الإداري والمالي الخطيرة مثل قضية الطريق السيار شرق غرب، قضية مجمع خليفة، وقضية سونطراك، إضافة إلى ذلك تصنف الجزائر وفقا لقيم مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في خانة قريبة من الفاسدة جدا حيث احتلت المرتبة 116 عالميا سنة 2022. هذه الوضعية جعلت الدولة الجزائرية تعمل على محاربة ومكافحة الفساد والوقاية منه من خلال تطوير واصلاح المنظومة التشريعية الجزائرية مع الأبعاد الدولية، حيث استحدثت جملة من الآليات القانونية لمواجهة هذه الظاهرة. من هذا المنطلق نسعى من خلال هذه المداخلات للتعرف على أهم الجهود الجزائرية المبذولة من أجل محاربة ومكافحة الفساد الإداري والمالي/ بمعنى آخر نسعى للإجابة على الاشكالية التالية:

ماهي آليات محاربة الفساد والإداري والمالي في الجزائر؟

■ أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز ماهية الفساد الإداري والمالي، واقعه في الجزائر وكيف تمت محاربته. وبالتالي التعرف على مدى انتشار الفساد الإداري والمالي في الجزائر والاستراتيجيات والآليات المعتمدة من أجل محاربته.

■ أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه هذه الدراسة هو التعرف على واقع الفساد الإداري والمالي في الجزائر والتعرف على الجهود الجزائرية المبذولة في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي.

■ منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الدراسات والأدبيات المتعلقة بموضوع الفساد، ومن أجل وصف هذه الظاهرة في الجزائر اعتمدنا على التقارير السنوية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية. واعتمدنا على المواقع الرسمية لهيئات محاربة الفساد في الجزائر من أجل التعرف على الآليات القانونية المطبقة في هذا المجال. فيما يلي، سنستعرض تفاصيل هذه الدراسة في ثلاثة أقسام: القسم الأول يتناول الخلفية النظرية للفساد الإداري والمالي. القسم الثاني يستعرض واقع الفساد الإداري والمالي في الجزائر. أما القسم الثالث فيوضح آليات محاربة ومكافحة الفساد الإداري والمالي في الجزائر.

1- الخلفية النظرية للفساد الإداري والمالي:

1-1- مفهوم الفساد الإداري والمالي

توجد العديد من التعاريف المقدمة للفساد الإداري والمالي، حيث لا يوجد إجماع حول تعريف واحد للفساد الإداري وهذا نتيجة لاستخدامه في العديد من المجالات العلمية والعملية. حيث يعرف الفساد الإداري اصطلاحاً بأنه تصرف وسلوك وظيفي غير جيد (سبي) يؤدي إلى الخروج عن النظام من أجل مصلحة شخصية (رشيد، 1976). يعرفه كذلك الباحث جورج مودى شاورت بأنه سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة في تعريف آخر نجد أنه استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص، أو من أجل تحقيق هبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي (Farsan, 2007).

كما أن هناك من يعرف الفساد بأنه: خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة (سلامي، جفال، 2020). وفي سياق ذي صلة يعرف الفساد بأنه: "كل انحراف بالسلطة العامة الممنوحة للموظفين عن الأهداف المقررة لهم قانوناً (الجبوري، موحى، 2015). تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية (حاجة، 2013)، وهو تقريبا يشير إلى نفس مضمون التعريف الذي أورده هيئة الأمم المتحدة عندما أوردت في أحد تقاريرها بأن الفساد هو سوء استخدام السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة. أخيراً يمكن اعتبار الفساد جميع الأعمال الغير نزيهة التي يقوم بها الأشخاص الذين يشغلون مناصب في مؤسسات الدولة لتحقيق كاسب خاصة، ومن أمثلة ذلك قبول الرشاوى والهدايا الغير عادية والتلاعب بالمال العام.

2-1- أسباب الفساد الإداري والمالي:

توجد العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور الفساد وانتشاره في العديد من المجتمعات، وتختلف باختلاف طبيعة المجتمع، المنظمة والعمل، وبالتالي لا يمكن حصرها بشكل كامل، لكن يمكن تحديد أهم الأسباب المؤدية للفساد الإداري والمالي حسب الباحثين في علم الإدارة والسلوك التنظيمي كما يلي:

الأسباب الإدارية والتنظيمية: وهي الأسباب التي تكون ناتجة عن بيئة العمل بصفة عامة وعن الإدارة العليا للمنظمة بصفة

خاصة، تلخص أهمها في (طالب، العامري، 2014):

- غياب الثقافة التنظيمية القوية والمتماسكة وبالتالي عدم الالتزام اتجاه العمل وغياب أخلاقيات العمل
- كبر حجم المنظمة والذي غالباً ما يؤدي إلى ضعف الإدارة وانتشار البيروقراطية خاصة في الإدارات الحكومية.

- ضعف النظام الرقابي واستغلال العلاقات مع المسؤولين في المناصب العليا وبالتالي تصبح الممارسات الفاسدة أمر عادي يمر دون مساءلة أو رقابة
- عدم توزيع الصلاحيات والمهام بعدالة وعدم توظيف الرجل المناسب في المكان المناسب
- تضارب المصالح والمقصود بها تأثير قرار الموظف أثناء قيامه بأعماله بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه أو تهم معارفه.
- **الأسباب الاجتماعية:** وهي الأسباب الناتجة عن السلوكيات والعادات المنتشرة في المجتمع والتي تؤثر على سلوك العاملين وتدفعهم نحو القيام بمختلف صور ومظاهر الفساد في العمل، ومن أهمها (حمريش، 2018):
- الالتزام بالأعراف السائدة في المجتمع التي تدفع إلى التحيز للأقارب واستعمال الوساطة من أجل تحقيق منفعة خاصة تتعارض مع القوانين ومع المنفعة العامة.
- التأثير بالانتماءات الجهوية أو العشائرية عند التعامل مع الموظفين. وبالتالي محاولة تحقيق مزايا للعمال من نفس عشيرة المدير على حساب عمال آخرين.
- ضعف الوازع الديني وغياب الضمير لدى الأفراد مما قد يدفعهم إلى الاسراف في الانفاق و عدم الحفظ على ممتلكات العمل.
- تدني مستوى التربية في الأسرة والمدرسة باعتبارها النواة الأولى للتنشئة الصحيحة
- **الأسباب الاقتصادية:** وهي الأسباب المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة مثل تدني مستوى المعيشة وارتفاع تكلفتها، وانخفاض الأجور، فهذا يدفع العامل أو الموظف نحو الفساد من أجل الحصول على امتيازات مالية يواكب بها تكلفة المعيشة (بلبال، زواو، 2019).

1-3- مظاهر الفساد الإداري والمالي:

- يظهر الفساد الإداري والمالي في الاستغلال الغير قانوني واللاأخلاقي للوظيفة التي يعمل ضمنها الفرد من أجل تحقيق منافع شخصية وتوجد العديد من صوره ومظاهره والتي يمكن تصنيفها حسب المجالات التالية:
- الجانب التنظيمي الإداري:** في هذا الجانب ينتج الفساد عن المخالفات الإدارية أو الوظيفية أو التنظيمية التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته عمله، وتتجسد في التسبب، التراخي وعدم احترام وقت العمل، امتناع الموظف عن القيام بالعمل المطلوب منه وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار العمل والخروج عن العمل الجماعي. هذا الأخير قد يؤدي إلى الوقوع في الأخطاء وضياع حقوق الناس المرتبطة بالمنظمة لأن الأعمال الفردية يمكن أن تكون ناقصة أو تتخللها بعض الأخطاء عكس الأعمال الجماعية التي قد تكون أكثر مصداقية وأقل خطأ (حمريش، 2018).
- الجانب السلوكي:** يتعلق هذا الجانب بمظاهر الفساد الناتجة عن المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه الشخصي والأخلاقي وتتجسد في سوء استعمال السلطة، المحسوبية والوساطة كتقديم تسهيلات وامتيازات للأقارب أو المعارف دون وجه حق أو توظيف أشخاص غير مؤهلين فقط بسبب علاقاتهم الشخصية مع المسؤولين. كذلك يعتبر الابتزاز نمط سلوكي لا أخلاقي يمارسه بعض الموظفين في الوظائف السيادية أو الأمنية، فيلجأ هؤلاء إلى ابتزاز المواطنين عن طريق تخويفهم أو تهديدهم لإرغامهم على دفع مبالغ مالية أو تقديم أشياء عينية (بلبال، زواو، 2019).
- الجانب المالي:** تضم هذه المجموعة صور الفساد التي تكون بسبب المخالفات المالية المتعلقة بالعمل، ومن مظاهرها الأكثر شيوعا الاسراف في المال العام مثل انفاق الأموال العامة في شراء البنايات والأثاث، المبالغة في استخدام المقننات العامة في الأمور الشخصية. كذلك يعتبر التهرب الضريبي وتبييض الأموال من مظاهر الفساد الإداري والمالي. إضافة إلى الرشوة واختلاس المال العام

والتزوير، تعد الرشوة أكثر مظاهر الفساد انتشارا وشيوعا وتتمثل في الحصول على المال أو أي منفعة أخرى مقابل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة يتنافى مع القوانين ومع المصلحة العامة. أما اختلاس المال العام والتزوير فيكون من خلال سرقة الموظف للأموال التي في ذمته أو المسؤول عنها. أو تزوير وتحريف السجلات والقوائم المالية (قوتال، خديري، 2016).

1-4- آثار الفساد الإداري والمالي

ينتج عن الفساد الإداري والمالي بمختلف مظاهره وصوره آثار سلبية جسيمة على المنظمة أو المؤسسة التي يمارس فيها، ليس هذا فقط وإنما يمتد تأثيره ليشمل مختلف نواحي الحياة العامة، سواء على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي أو السياسي. ويمكن توضيح هذه الآثار السلبية كما يلي:

الآثار الإدارية للفساد الإداري والمالي

إن المخالفات المالية، الإدارية أو التنظيمية التي يقوم بها الموظفون أو المدراء أثناء قيامهم بوظائفهم من شأنها أن تعود بالسلب على المؤسسة ككل. ويظهر هذا من خلال (قوتال، خديري، 2016):

- خلق علاقة سيئة بين الموظفين ورؤسائهم في العمل نتيجة الفساد الذي يمارسه الرؤساء مثل استبدادهم للسلطة واستغلال منصبهم ونفوذهم من أجل ترقية موظف على حساب الآخر أو منح امتيازات لمجموعة من الموظفين بغير وجه حق، أو الذي يمارسه مجموعة من الموظفين على حساب موظفين آخرين، وهذا يؤدي إلى عرقلة سير العمل وصعوبة مواجهة مشاكله.
- استقالة الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة، مما يؤدي إلى انعدام الكفاءة الإدارية في المؤسسات التي ينتشر فيها الفساد وهذا يؤدي إلى فشلها.
- فقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في أداء الوظائف والمهام مما يعود سلبا على أداء المنظمة من خلال حدوث خلل في وظائف المؤسسة وفقدان الحافز للعمل.
- فساد مدراء المؤسسات أو المصالح يسهل من انتشار وزيادة الانحرافات في سلوك العمال مما يؤدي إلى تعطيل العمل

الآثار الاجتماعية للفساد الإداري والمالي

لا تتوقف آثار الفساد الإداري والمالي على الجوانب الإدارية التي يمسه وإنما تؤثر أيضا في الجانب الاجتماعي وهذا من خلال (بوروح، 2021):

- اخيار القيم الأخلاقية وانتشار السلبية بين أفراد المجتمع، فعندما يلاحظ أفراد المجتمع من ذوي السلوك المستقيم أن الأفراد الفاسدين الذين يتلقون رشوة أو أي امتيازات أخرى يعيشون في وضع مادي أو اجتماعي أفضل منهم قد يتشكل عندهم دافع أو حافز للسلوك الفاسد، ويصبح لديهم انطباع أن للفساد نتائج ومردودية جيدة تستحق المخاطرة وهذا يؤدي إلى اهتزاز معايير المجتمع وضعاف قيمه.
- بروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة والحقد بين شرائح المجتمع كرد فعل لعدم تكافؤ الفرص وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية وبالتالي الشعور بالظلم من طرف الفئة المتضررة.
- المساس بالأمن والصحة العامة، فالفساد في الإدارات والجهات الرقابية المسؤولة عن التحقيق في مدى توفر الشروط الصحية في المطاعم أو المستشفيات يجعلها تتغاضى عن المخاطر التي قد تلحق بالمواطنين مقابل الامتيازات الغير مشروعة التي قد تحصل عليها. بالإضافة كذلك إلى تسهيل تهريب البضائع الفاسدة إلى داخل البلاد.

الآثار الاقتصادية للفساد الإداري والمالي

أجمعت الهيئات الدولية والعالمية التي تعمل على محاربة الفساد أن هذا الأخير يعتبر العقبة الرئيسية أما التنمية الاقتصادية فهو يؤدي إلى (فضيل، شعيب، 2016):

- تنقيذ مشاريع تنمية فاشلة لا تعود بالنفع على الاقتصاد، فكثير من المشاريع الحكومية ذات المردود الاقتصادي المنخفض جرى تنفيذها نتيجة لعلاقات الفساد أو لأنها تفتح مجالا أوسع للكسب الغير مشروع من خلال الرشوة أو الامتيازات المالية.
- سوء استغلال موارد الدولة أو استخدامها لتحقيق منافع خاصة مما يؤدي إلى عدم تحقيق الفائدة المرجوة من استخدامها وبالتالي إعاقه النمو الاقتصادي والتنمية.
- إضعاف القدرة المالية للدولة نتيجة لضياح جزء كبير من الإيرادات بسبب الفساد المنتشر في الجهاز الضريبي، وبالتالي عدم قدرة الدولة على تمويل وتغطية احتياجات النفقات العامة والخدمات الاجتماعية فتجد نفسها مضطرة للتخلي عن بعض الأهداف التنموية.
- تكليف الدولة خسائر مالية معتبرة بسبب الاسراف في الانفاق على الأثاث والأبنية لبعض الوزارات والأجهزة الحكومية والاسراف في صرف الأموال أثناء انعقاد المؤتمرات وزيارات كبار المسؤولين مما يؤدي إلى إضعاف الخزينة العامة.

الآثار السياسية للفساد الإداري والمالي

لا تقف الآثار السلبية للفساد الإداري والمالي على الجانب الإداري للمؤسسة أو على البيئة الاجتماعية أو الاقتصادية التي تنشط فيها وإنما تتعدى أيضا لتمس استقرار النظام السياسي، ويمكن توضيح الآثار السياسية للفساد الإداري والمالي كما يلي (محمود، 2004):

- انخفاض مستوى الأداء الحكومي وفقد شرعية الدولة بسبب فقدان الثقة بين المواطنين والحكومة نتيجة لأعمال الفساد التي يمارسها الموظفون في الإدارات الحكومية. هذا الأمر يدفع المواطنين لمساندة المعارضة من أجل الاطاحة بالحكومة القائمة.
- تهديد الاستقرار السياسي وشيوع الفوضى والاضرابات نتيجة لاضطراب العلاقة بين الشعب والحكومة مما قد يؤدي إلى الثورة على النظام القائم.
- انهيار وضياح هيبة الدولة بسبب ضعف المؤسسات القانونية وأجهزة الرقابة والمساءلة وانتشار ممارسات الفساد بين القائمين عليها.

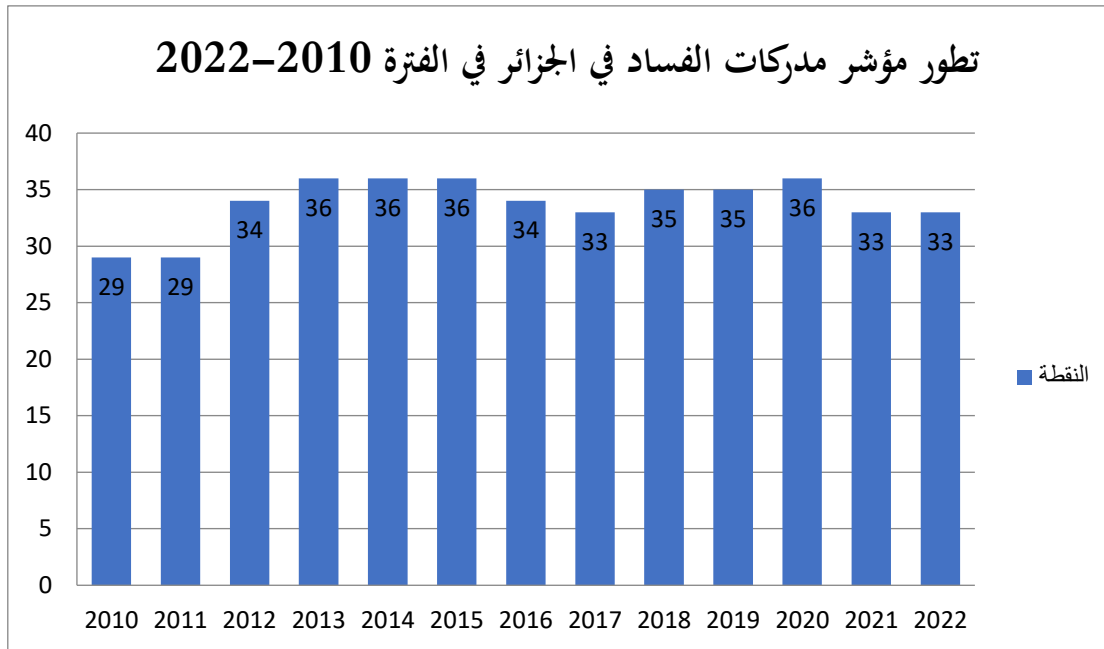
2- واقع الفساد الإداري والمالي في الجزائر

على الرغم من امتلاك الجزائر موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة، لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة التي حددت أهدافها في مختلف مخططات وبرامج التنمية والمتمثلة في بناء اقتصاد قادر على تلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطنين في شتى الميادين وتوفير مناصب الشغل. ففي الوقت الذي استطاعت دول كانت وضعيتها مشابهة للجزائر أو أقل عند الاستقلال أن تبني اقتصادا من أقوى الاقتصاديات في العالم مثل سنغافورة وماليزيا، فشلت الجزائر في ذلك. هذا كله راجع إلى تفشي الفساد في مختلف المجالات. ويمكن الوقوف على درجة الفساد في الجزائر من خلال قيمة مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، يرتب هذا المؤشر الدول حسب مدى ملاحظتها وإدراكها لوجود الفساد في القطاع العام على مقياس من صفر (شديد الفساد) إلى 100 (نظيف جدا). قيم هذا المؤشر الخاصة بالجزائر موضحة في الجدول رقم 01 والشكل رقم 01.

الجدول رقم 01: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر في الفترة 2010-2022

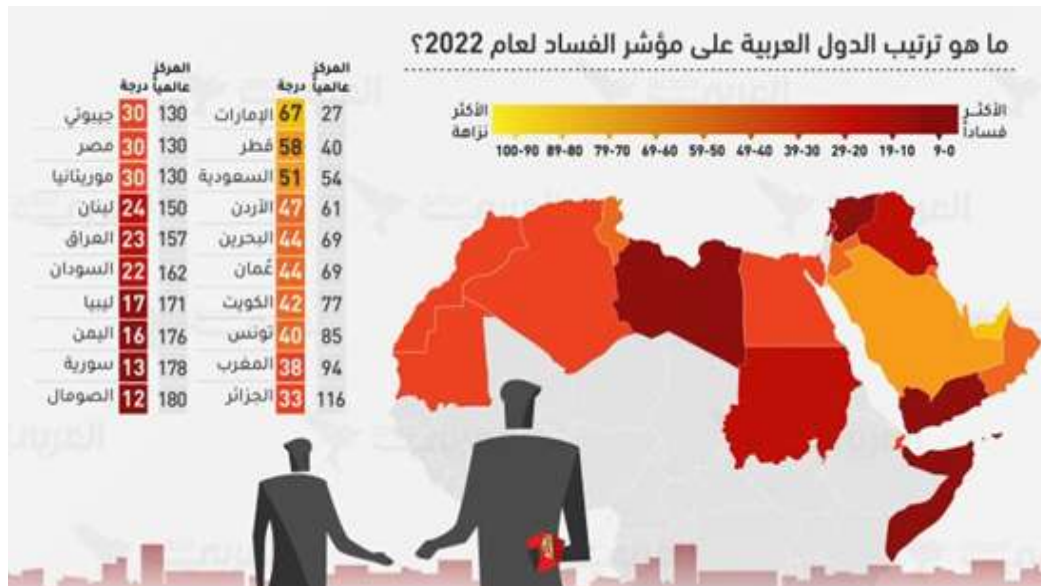
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النقطة	29	29	34	36	36	36	34	33	35	35	36	33	33

المصدر: بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية

الشكل رقم 01: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر في الفترة 2010-2022


كما يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه فإن قيم مؤشر مدركات الفساد قد ارتفعت بشكل طفيف خلال هذه السنوات (2010-2022)، لكن هذا الارتفاع كان طفيفاً، ولا زالت الجزائر تدرج ضمن قائمة الدول القريبة من الفاسدة جداً. ولا زالت تعاني من مختلف مظاهر وأشكال الفساد (بوراس، قدودو، 2018)، حيث خلال هذه السنوات انفجرت العديد من قضايا الفساد الخطيرة بداية من قضية مجمع خليفة، قضية الطريق السيار شرق غرب، قضية سوناطراك إلى قضية كمال الجزائر. هذه الأخيرة كانت تسعى لإغراق السوق الجزائري بكميات هائلة من الكوكاكين التي كانت مخبأة في شحنة من اللحوم المستوردة من البرازيل، وتداولت وسائل الإعلام العديد من أسماء المسؤولين المدنيين والعسكريين المتورطين في هذه القضية. فيما يخص قضية الطريق السيار شرق غرب فقد بدأت تكلفته بـ 4 مليارات ثم انتقل إلى 19 مليار دولار دون أن تنتهي به كل الأشغال. أما قضية مجمع خليفة الذي يشمل شركة طيران و بنك الخليفة التي أحتال على 14 ألف ضحية منهم رجال اعمال اعلنوا افلاسهم . وقد كلف مجمع الخليفة خسارة لخزينة الدولة تقدر بـ 17 مليار دولار. في حين قضية سوناطراك أو ما يعرف بقضية سوناطراك 1 و 2 فقد شهدت إبرام العديد من الصفقات المشبوهة مع الشركات الأجنبية وخاصة الإيطالية، حيث قدر هذا النوع من الصفقات بأكثر من 1600 صفقة (بوسعيد، عقون، 2018). من خلال هذا يمكننا القول أن الجزائر تعرف انشرا واسعا لمختلف مظاهر الفساد المالي والإداري، كما يظهر ذلك أيضا في خريطة الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية سنة 2022 الموضحة في الشكل رقم 02 الذي بين درجة فساد الجزائر بين الدول العربية.

الشكل رقم 02: موقع الجزائر في خريطة الفساد في العالم 2022



3- جهود محاربة الفساد الإداري والمالي في الجزائر

استفحال ظاهرة الفساد عالميا جعل أعضاء المجتمع الدولي تعمل على رسم سياسات واستراتيجيات دولية وإقليمية يشارك فيها الجميع لمكافحة الفساد. من جانب الدولة الجزائرية هي الأخرى لم تبقى بمعزل عن هذه الديناميكية الدولية خاصة وأنها عانت ولا زالت تعاني من الآثار السلبية للفساد الإداري والمالي، فقد عملت على محاربته ومكافحته على المستوى الدولي والمحلي.

على المستوى الدولي، قامت الدولة الجزائرية بخطوات هامة في مجال مكافحة ومحاربة الفساد من خلال توقيعها على عدة اتفاقيات اقليمية ودولية تهدف إلى الوقاية من الفساد ومحاربته، من أهمها التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 19 أبريل 2004. تعتبر الجزائر من أوائل الدول العربية الموقعة على هذه اتفاقية. اقليميا على الصعيد الافريقي ساهمت الجزائر بشكل كبير في إنشاء وبلورة استراتيجية قارّة لمواجهة الفساد، وقد وقعت على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد في 11 جويلية 2003. على الصعيد العربي تعتبر الجزائر دولة فاعلة في إنشاء الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والتي تم التوقيع عليها في 21 ديسمبر 2010 (بوراس، قدودو، 2018).

على المستوى المحلي، عملت الجزائر على محاربة ومكافحة الفساد والوقاية منه من خلال تطوير المنظومة التشريعية الجزائرية مع الأبعاد الدولية، استهدفت عملية التطوير هذه محورين أساسيين من أجل الوقاية من الفساد ومحاربته تتمثل في محاور قانوني موضوعي، ومحور مؤسسي (بوسعيد، عقون، 2018).

المحور القانوني:

يضم هذا المحور جميع القوانين الصادرة في مجال الوقاية ومكافحة الفساد والمتمثلة في: القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومحاربته، يهدف هذا القانون إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، وتسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك استرداد الموجودات (<https://www.ocrc.gov.dz/ar>). في الباب الثاني من هذا القانون أشار

المشرع إلى التدابير الوقائية في القطاع العام حيث تم وضع القواعد الواجب مراعاتها عند توظيف مستخدمي القطاع العام وكذا تقرير النزاهة والمسؤولية والشفافية وذلك من خلال ما فرضه من التزام للموظفين العموميين بالتصريح بممتلكاتهم مثلا (إطار سامي في الدولة يصرح بممتلكاته القارية والمنقولة خلال شهر من التوظيف و قبل الخروج يصرح أيضا بممتلكاته المادة 04). وكذا من خلال حث مؤسسات الدولة على وضع خدمات وقواعد تحدد الإيثار الذي يضمن الأداء السليم والنزاهة للوظائف العمومية كما أضاف هذا القانون قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة في مجال إبرام الصفقات العمومية وفي مجال تفسير الأصول العمومية وكذا أيضا تشجيع و مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد. أما الباب الثالث فقد نص على إنشاء هيئة الوقاية من الفساد ومكافحته. أما الأحكام الجزائية والعقابية التي تضمنها القانون 01/06 فقد نص عليها الباب الرابع بعنوان " التجريم والعقوبات وأساليب التحري " فمن حيث التجريم فقد تضمن هذا الباب حوالي 23 نصاً تجريمياً تليها 9 مواد تتعلق بالأحكام الخاصة لمبادئ القانون الجزائي العام في مجال مكافحة الفساد لاسيما فيما يتعلق بالعقوبات والتجميد والحجز والمصادرة وكذا الشروع والمشاركة ثم مسؤولية الشخص المعنوي فالتقادم وفي الأخير أثار الفساد وأساليب التحري الخاصة (بوسقيعة، 2021). إضافة إلى هذا القانون تم إصدار كذلك: القانون 01-05 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، يعتبر أول قانون في هذا الصدد، يندرج في إطار سعي الجزائر الدائم لتنفيذ مختلف البنود والاتفاقيات التي أبرمتها مع المجموعات الدولية، القانون 04-14 المتعلق بتجريم تبييض الأموال والأمر 05 - 06 المتعلق بمحاربة التهريب، والذي يهدف إلى دعم وسائل مكافحة التهريب ووضع تدابير وقائية وتحسين أطر التنسيق ما بين القطاعات ووضع آليات للتعاون الدولي في هذا المجال (بوسعيد، عقون، 2018)، والأمر 03 - 01 المتعلق بحركة رؤوس الأموال، والأمر 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض (<https://www.ocrc.gov.dz/ar>).

الآليات المستحدثة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربتها:

محليا، لم تتوقف الجهود الجزائرية في مكافحة الفساد عند إصدارها القوانين أو قيامها بالإجراءات التي تقي من الفساد وإنما تعدت ذلك حيث عملت الدولة الجزائرية على استحداث مجموعة من الهيئات والمؤسسات المتعلقة بمتابعة الفساد ومكافحته والمتمثلة في:

أ- خلية معالجة الاستعلام المالي:

أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي 127-02 سنة 2002 وتعد هيئة مستقلة تابعة لوزارة المالية تعمل بالتعاون مع قطاع العدل ، تتكفل باستلام التصريحات بالشبهة المتعلقة بكل عمليات تبييض الأموال ومعالجتها بكل الوسائل والطرق المناسبة. تضم هذه الخلية عدة هيئات على رأسها مجلس يتشكل من تسعة أعضاء يتم اختيارهم "بحكم كفاءتهم الأكيدة في المجالات القضائية والمالية والأمنية" يعينون بموجب مرسوم رئاسي لخمس سنوات قابلة للتجديد. يتولى هؤلاء مجموعة من المهام من بينها الإعداد والمصادقة على الإجراءات من أجل استغلال ومعالجة التصريحات بالشبهة والتقارير السرية وكذا المعلومات الواردة من الخلايا الأجنبية المماثلة، حيث يزاولون عملهم في ظل حماية الدولة من التهديدات والإهانات والهجمات مهما تكن طبيعتها" مع التزامهم بالسرية المهني بما في ذلك اتجاه إدارتهم الأصلية. من جانب الهيكل التنظيمي لهذه الخلية فهي تتكون من أربعة أقسام هي قسم التحقيقات والتحليل العملية والاستراتيجية والقسم القانوني وقسم الوثائق وأنظمة المعلومات وقسم التعاون والعلاقات العامة والاتصال.

ب - الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

أنشأت بموجب القانون 06-01، وتطبيقا لأحكام الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تعتبر هيئة إدارية مستقلة تتولى مهمة اقتراح وتفعيل سياسة شاملة للوقاية من الفساد والمساهمة في تكريس مبادئ دولة الحق والقانون والحرص على تطبيق النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الممتلكات والأموال العمومية، كما تهتم بالتحسيس والتكوين واقتراح الحلول الكفيلة

لمواجهة ظاهرة الفساد، بالإضافة إلى ذلك تقترح تدابير خاصة ذات طابع تشريعي وتنظيمي للوقاية من الفساد، وتقوم بالتعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة من أجل إعداد قواعد أخلاقيات المهنة. إضافة إلى المهام الاستشارية تقوم بمهام رقابية، حيث تكلف بجمع واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منه لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والممارسات الإدارية عن عوامل الفساد من أجل إزالتها، كما تقوم بالتقييم الدوري للأدوات القانونية والإجرائية والإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعاليتها (بوراس، قدودو، 2018).

ومن صلاحيات هذه الهيئة أنها إذا صادفت أثناء البحث والتحري أن تلك الوقائع ذات وصف جزائي فإنها تقوم بإحالة الملف مباشرة إلى وزير العدل وهذا الأخير هو الذي يخطر النائب العام وهذه الأخيرة لديها سلطة إما تحريك الدعوى العمومية أو حفظ الأوراق (بوسقيعة، 2021)، ومن هنا نستنتج أن دور الهيئة فيما يتعلق بملاحقة مجرمي ظاهرة الفساد مجرد الإخطار والإبلاغ لأن في الأخير سلطة الملائمة ترجع للنيابة العامة. كذلك بالنسبة للتقرير الذي تعده هذه الهيئة فهو سري وغير قابل للنشر وهذا طبعاً يتناقض أو يتنافى مع ما هو منصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون في الفقرة الثانية التي تلح على ضرورة ضمان النزاهة والشفافية ولعل هذا الدور المحدود للهيئة هو الذي ساهم في إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد.

ج - الديوان المركزي لقمع الفساد:

أنشئ الديوان المركزي لقمع الفساد بموجب الأمر 05/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتتم لقانون 01/06 (https://www.ocrc.gov.dz/ar). وهو مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية، يتكلف بالبحث والتحري عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد. يوضع الديوان لدى وزير العدل، حافظ الأختام. ويتمتع بالاستقلال في عمله وتسييره. يتشكل الديوان من: مستخدمي الديوان، ضباط وأعاون الشرطة القضائية التابعة لوزارة الدفاع الوطني، ضباط وأعاون الشرطة القضائية التابعة للوزارة المكلفة بالداخلية، أعوان عموميين ذوي كفاءات أكيدة في مجال مكافحة الفساد، مستخدمي الدعم الموضوعين تحت تصرف الديوان من طرف الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية. من مهام هذا الديوان جمع واستغلال كل معلومة تسمح بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحتها، وجمع الأدلة والقيام بالتحقيقات في وقائع الفساد وإحالة مرتكبيها أمام الجهة القضائية المختصة، بالإضافة إلى كشف وتحديد مكان تواجد عائدات الفساد بغرض حجزها وتجميدها بالتنسيق مع الهيئات الوطنية المكلفة بمكافحة الفساد وتبيض الأموال والغش، كما يعمل على تقديم أي اقتراحات أو توصيات من أجل تحسين أداء المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد وتبيض الأموال (عثماني، بورماني، 2018). من نشاطات هذا الديوان مشاركته في تأطير و تنشيط عدة دورات تكوينية تتعلق بمكافحة الإجرام الاقتصادي و المالي على مستوى المدرسة العليا للقضاء و المدرسة العليا للمصرفية. كما أشرف على تنظيم الندوة الدولية لإحياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد (2011) و على تنشيط عدة أيام دراسية و تحسيسية حول الوقاية من الفساد (https://www.ocrc.gov.dz/ar).

الخلاصة:

مع استفحال وتنامي ظاهرة الفساد المالي والإداري، عملت الدول على محاربته ومكافحته باستحداث مجموعة من القوانين والآليات، والجزائر كغيرها من الدول كانت ولا زالت لديها محاولات في هذا المجال، إلا أنها مازالت تعاني من مظاهر وصور الفساد. من خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف على الآليات المستخدمة من طرف الدولة الجزائرية من أجل محاربة ومكافحة الفساد. وتم تقسيم الدراسة إلى جانبين، جانب نظري متعلق بمفهوم الفساد الإداري والمالي، أسبابه، مظاهره، وأثاره، وجانب تطبيقي تحليلي متعلق بواقع الفساد الإداري والمالي في الجزائر وآليات محاربته.

من الجانب النظري تبين أن الفساد يمثل جميع الأعمال الغير نزيهة التي يقوم بها صاحب النفوذ أو السلطة من أجل تحقيق منفعة شخصية له أو لأحد معارفه، تساهم في ظهوره وزيادة انتشاره العديد من الأسباب والتي تختلف باختلاف طبيعة المجتمع، المنظمة والعمل، النظام السياسي والاقتصادي... وبالتالي لا يمكن حصرها بشكل كامل. ويظهر في العديد من المظاهر والصور الناتجة عن المخالفات التنظيمية أو الإدارية، المخالفات السلوكية والمخالفات المالية. كما وينتج عن هذه المظاهر والصور أثار سلبية جسيمة على المنظمة أو المؤسسة التي يمارس فيها، ليس هذا فقط وإنما يمتد تأثيره ليشمل مختلف نواحي الحياة العامة، سواء على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي أو السياسي.

من الجانب التطبيقي، فقد تبين أن الجزائر وحسب مؤشر مدركات الفساد فهي تعبر دولة قريبة من الفاسدة جدا، من هذا المنطلق عملت على تطوير المنظومة التشريعية من أجل الوقاية، محاربة ومكافحة الفساد وهذا انطلاقا من محورين أساسيين، محور قانوني موضوعي حيث قامت بإصدار القانون رقم 01/06 الذي يعتبر أهم وأشمل قانون في محاربة ومكافحة الفساد ينص على الإجراءات الوقائية والعقابية التحريمية. ومحور مؤسسي حيث قامت باستحداث مجموعة من الهيئات أهمها خلية معالجة الاستعلام المالي، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والديوان المركزي لقمع الفساد، لكن بالرغم من ذلك لازالت الجزائر تعاني من ظاهرة الفساد خاصة وأنها تحصلت على قيمة 33 من مؤشر مدركات الفساد العالمي.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها قمنا بصياغة التوصيات التالية:

- ضرورة التحديث المستمر للقوانين المتعلقة بالفساد ومكافحته، وتفعيل دور مؤسسات مكافحة الفساد
- إصلاح الإدارة العامة والإدارة المالية وتفعيل وتقوية دور الهيئات الرقابية
- ضرورة استقلالية القضاء وتحليه بالمصداقية والنزاهة في الفصل في قضايا الفساد الإداري والمالي
- ضرورة تمكين المواطنين من محاسبة الحكومة ومكافحة الفساد، من خلال تفعيل منصات أو أرقام للتبليغ عن قضايا الفساد.
- تعزيز الشفافية وإتاحة المعلومات ودعم حرية الصحافة

قائمة المراجع

- بلبال حسناوي، زواو ضياء الدين (2019)، أسباب الفساد الإداري والمالي وإستراتيجية مكافحته، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 1، العدد 02، ص ص 28-40.
- بوراس بودالية، قدودو جميلة (2018)، واقع الفساد الإداري والمالي في الجزائر، المشكاة في الاقتصاد التنمية و القانون، المجلد 1، العدد 07
- بوروح عماد (2021)، قراءة سوسيولوجية لظاهرة الفساد الإداري داخل التنظيمات، سوسيولوجيون، المجلد 2، العدد 01، ص ص 95-113
- بوسعيد سارة، عقون شراف (2018)، واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 01، ص ص 303-336.
- بوسقيعة أحسن (2021)، الوجيز في القانون الجزائري الخاص جرائم الفساد، المال، التزوير، الجزء الثاني، الطبعة 19، دار هومة.
- الجبوري مهدي عطية (2015)، استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الأداء المنظمي : دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمسؤولين في مكاتب المفتش العام، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 2015، العدد 14، ص ص 94-131.
- حاحة عبد العالي (2013)، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- حمريش سامية (2018)، الفساد المالي والإداري، أسبابه، مظاهره وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحة، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 16، العدد 05، ص ص 275-295
- رشيد احمد 1976 الفساد الاداري - الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية - . القاهرة: مطبوعات دار الشعب.
- سلامي محمد علي، جفال عبد الحميد (2020)، قراءة سوسيولوجيا لظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد ، ص ص 27-42.
- طالب علاء ، العامري علي (2014) استراتيجية محاربة الفساد - مدخل تكاملي - دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 56-61.
- عثمانى فاطمة، بورماني نبيل (2018)، الديوان المركزي لقمع الفساد، لبنة جديدة لتعزيز مكافحة الفساد، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، المجلد 2، العدد 05، ص ص 286-398 .
- فضيل خان، شعيب محمد توفيق (2016)، الفساد الإداري والمالي "المفهوم والأسباب والآثار وسبل العلاج"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 04، العدد 02، ص ص 393-407.
- قوتال ياسين، خذيري حنان، (2016)، آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 1، ص ص 248-265.
- محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايير، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، السنة 27، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2004، ص 37.

• الموقع الرسمي للديوان المركزي لقمع الفساد <https://www.ocrc.gov.dz/ar>

- Farsan, P. (2007). Administrative Corruption in India”, Corruption And Governance In South Asia. *South Asia Institute, University of Heidelberg*, 03.